أنباء مصرية

الرئيس السيسي التقى نائب رئيس المجلس العسكري السوداني وأكد على الموقف الإستراتيجي الثابت للقاهرة تجاه دعم استقرار وأمن السودان

مصر والأردن: استئناف مفاوضات السلام وفق المبادرة العربية

خديجة حمودة ووكالات

أجرى الرئيس عبدالفتاح السيسي مباحثات رسمية مع العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الذي قام بزيارة قصيرة إلى القاهرة امس استغرقت بضع ساعات. وبحث الجانبان تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط والعلاقات الأخوية المتميزة بين البلدين، وسبل النهوض بمستويات التعاون المشترك.

وصرح السفير بسام راضي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية أن اللقاء شهد توافقا بين الجانبين حول أهمية تحقيق السلام العادل والدائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتكثيف جهود استئناف مفاوضات السلام وفق المرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية، وعلى أساس حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وأكدا رفض الأردن ومصر للممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والتي أفضت أخيرا إلى هدم عشرات المنازل للفلسطينيين، ما يتطلب تحركا دوليا لوقف هذه الممارسات الاستيطانية.

وجرى خلال المباحثات، بحث التطورات المرتبطة بالأزمة السورية، وضرورة تكثيف الجهود للتوصل إلى حل سياسي للأزمة، يحفظ وحدة سورية أرضا وشعبا.

كما تطرقت المناقشات إلى الأزمات التي تشهدها المنطقة ومساعي التوصل لإيجاد حلول سياسية لها، إضافة إلى الجهود الإقليمية والدولية في الحرب على الإرهاب، ضمن استراتيجية شمولية.

وقد توجه الملك عبدالله الثاني بعد مغادرته القاهرة إلى تونس حيث قدم واجب العزاء في وفاة الرئيس التونسي الراحل الباجي قايد السبسي.

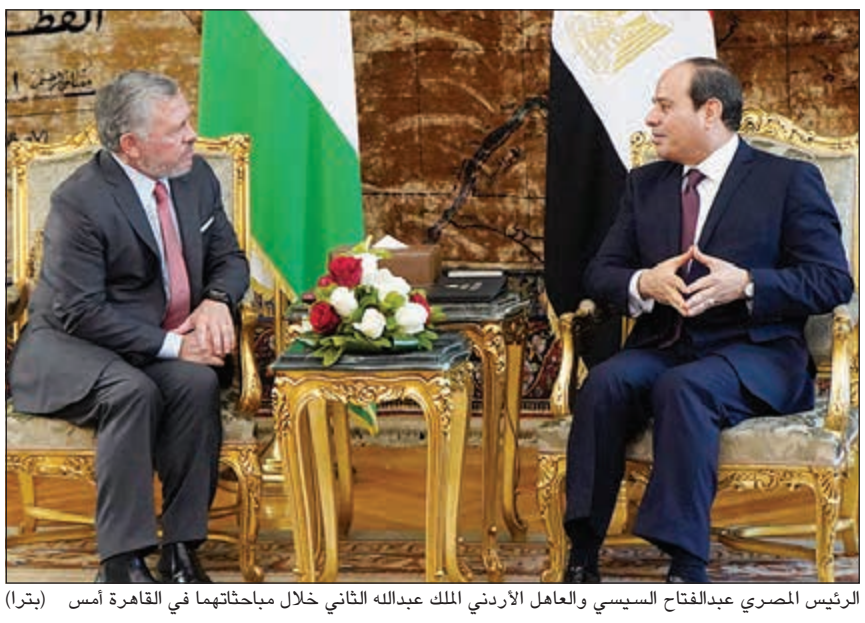
الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي والعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني خلال مباحثاتهما في القاهرة أمس (بترا)

من جهة أخرى، أكد الرئيس السيسي على الموقف الاستراتيجي الثابت لمصر تجاه دعم استقرار وأمن السودان وشعبه الشقيق.

جاء ذلك خلال استقبال الرئيس السيسي مساء امس الاول الفريق أول محمد حمدان دقلو نائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي السوداني.

وتناول اللقاء بعض جوانب العلاقات الثنائية وفي مقدمتها مشروعات الربط الكهربائي بين البلدين.

وأوضح المتحدث باسم رئاسة الجمهورية السفير بسام راضي أن المسؤول السوداني استعرض تطورات الموقف الحالي في السودان.

إلى ذلك، يتوجه وزير الخارجية سامح شكري اليوم إلى العاصمة اليونانية (أثينا) في زيارة رسمية تستهدف بحث سبل تعزيز التعاون المشترك والقضايا محل اهتمام البلدين.

وصرح المستشار أحمد حافظ، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، بأنه من المقرر أن تشمل زيارة الوزير شكري إلى أثينا عقد لقاء مع رئيس الوزراء اليوناني كرياكوس ميتسوتاكس، وعقد جلسة مباحثات موسعة مع وزير الخارجية اليوناني نيكولاس ديندياس.

وكشف عن أن وزير الخارجية سيتوجه، بعد ذلك، إلى قبرص، حيث يلتقي الرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس، ويجري مشاورات مع نظيره القبرصي نيكوس كريستودوليدس.

وأوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية أن لقاءات الوزير شكري مع مسئولي الدولتين ستتناول سبل دفع العلاقات الثنائية، وكذلك تبادل الرؤى حول القضايا الإقليمية والدولية المهمة، وفي مقدمتها الإرهاب والهجرة غير الشرعية والأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، كما ستتناول الاجتماعات التنسيق والتشاور في إطار آلية التعاون الثلاثي التي تجمع بين مصر وقبرص واليونان.

مؤتمر الشباب ينطلق اليوم في نسخته السابعة بالعاصمة الإدارية

القاهرة ـ أ.ش.أ: نشر التلفزيون المصري أمس «بورمو» المؤتمر الوطني للشباب في نسخته السابعة، والمقرر عقده بالعاصمة الإدارية اليوم وغدا تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي. ويفتتح الرئيس السيسي، فعاليات المؤتمر اليوم، تحت شعار «أبدع انطلق»، حيث تشارك مجموعة كبيرة من شباب مصر من مختلف المحافظات في مناقشات تدور حول أهم قضايا المجتمع المصري. وتعقد جلسة في اليوم الأول من المؤتمر الوطني للشباب حول نموذج محاكاة الدولة المصرية، ويشهد اليوم الثاني من أعمال المؤتمر حفل تخرج البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب الأفريقي، كما يشهد عقد المؤتمر الأول لمبادرة «حياة كريمة»، ثم يجيب الرئيس السيسي في جلسة (اسأل الرئيس) على الأسئلة التي تدور في أذهان الشباب في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد أكد السفير بسام راضي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، في تصريحات صحافية، أن منتديات الشباب الداخلية والدولية والتي تحرص الدولة على تنظيمها منذ سنوات بناء على توجيهات الرئيس السيسي لها أبعاد داخلية وخارجية، باعتبارها فرصة للحوار الجاد والمباشر بين المسؤولين والشباب، مما حقق مكاسب عديدة على مختلف المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

لمشاهدة الفيديو

«المالية»: لا مساس بسعر «الضريبة على الدخل» أو «القيمة المضافة»

القاهرة ـ ناهد إمام

قال وزير المالية د.محمد معيط إن الحصيلة الضريبية خلال العام المالي 2018/ 2019 بلغت 660 مليار جنيه مقابل 566 مليار جنيه في العام السابق بنسبة نمو سنوي 17٪.

وأوضح د.معيط خلال مؤتمر صحافي عقده امس أن حصيلة الضرائب غير السيادية بلغت 517 مليار جنيه بنسبة 101٪ من الحصيلة المستهدفة، بينما بلغت حصيلة الضرائب من الجهات السيادية «البنك المركزي، وقناة السويس، والأذون، والسندات» 142 مليار جنيه مقابل 152 مليار جنيه في العام السابق، بسبب انخفاض حصيلة الضريبة على عائد الأذون والسندات مقارنة بتقديرات الموازنة، في ضوء إجراءات خفض أعباء الدين التي أسفرت عن خفض فاتورة خدمة الدين مقارنة بتقديرات الموازنة.

وأكد وزير المالية أنه لا مساس بسعر الضريبة على الدخل أو ضريبة القيمة المضافة، مبينا ان القيادة السياسية حريصة على استقرار السياسات الضريبية، بما يسهم في تحفيز الاستثمار وتوفير المزيد من فرص العمل، ورفع معدلات النمو، وعلى ضوء ذلك يجري إعداد مشروع قانون جديد للضريبة على الدخل خاصة انه خضع لأكثر من تعديل وتمت إضافة 40٪ من مواده إلى قانون الإجراءات الضريبية الموحد.

وبين أن العام المالي 2019/ 2020 سوف يشهد ميكنة مصلحة الضرائب، والإجراءات الضريبية الموحدة، ودمج مصلحتي «الضريبة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة»، وتحسين بيئة العمل، والارتقاء بالعنصر البشرى، لافتة إلى أنه تمت إعادة هندسة الإجراءات الضريبية وترجمتها في قانون الإجراءات الضريبية الموحد، وإعادة هندسة إجراءات الفاتورة الإلكترونية.

تراجع معدل التضخم السنوي في مصر لأدنى مستوى منذ 2015

القاهرة ـ هالة عمران

قال المركز الإعلامي لمجلس الوزراء إن معدل التضخم الاقتصادي السنوي في مصر تراجع لأدنى مستوى منذ 4 سنوات، حيث سجل في يونيو 2019 نحو 8,9٪، مقارنة بـ 13,8٪ لنفس الشهر من عام 2018، وسجل 30,9٪ في يونيو 2017، و14,8٪ لذات الشهر من عام 2016، و11,5٪ في يونيو 2015.

وأشادت المؤسسات الاقتصادية العالمية بهذا التراجع، مؤكدة أن «هناك تراجعا كبيرا في معدلات التضخم الاقتصادي في مصر خلال الأعوام الماضية».

ونشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء «انفوجرافا» بين أنه في عام 2018، سجل متوسط معدل التضخم في الشرق الأوسط 9٪، في حين سجل متوسط معدل التضخم في أفريقيا لنفس العام 11,3٪.

كما سجل معدل التضخم الشهري أيضا تراجعا في يونيو 2019، ليصل إلى 1٪، وذلك مقارنة بـ 1٪ خلال مايو 2019، و0,4٪ في أبريل 2019، و0,9٪ في مارس 2019، و1,8٪ في فبراير 2019، وأخيرا 0,8٪ في يناير 2019.

أنباء لبنانية

الحريري لجلسة حكومية بشروطه وإلا يُجدد إجازته الخارجية

عون يوقّع «الموازنة» ويتمسك بـ «المجلس العدلي»

رئيس مجلس النواب نبيه بري مستقبلا رئيس الوزراء سعد الحريري في عين التينة أمس (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

عودة الحريري الى بيروت من اجازته العائلية الخاصة هل ستحرك المياه الحكومية الراكدة ام اننا امام حالة «فالج لا يعالج»؟

واقع الحال ان لبنان لم يشهد توحشا سياسيا وطائفيا وعنصريا في اي وقت كما في هذا الوقت، ولا تشوها لصورته ولنظامه كما يشهد الآن.

المصادر المتابعة أوضحت لـ «الأنباء» ان رئيس الحكومة سيتواصل مع رئيسي الجمهورية ميشال عون والمجلس نبيه بري طارحا عقد جلسة لمجلس الوزراء غدا عشية الاحتفال الرسمي الذي يشارك فيه الرؤساء الثلاثة بعيد الجيش اللبناني الذي يصادف الخميس المقبل بجدول اعمال يتضمن القضايا الملحة ودون موضوع احالة حادث قبرشمون الى المجلس العدلي، فإذا كان له ما اراد يكون خيرا، والا فإنه سيشارك في احتفال عيد الجيش ويغادر متابعا إجازته الصيفية، وعلى هذا لم يرشح شيء من لقاء الحريري مع الرئيس بري في عين التينة الذي استمر لأكثر من ساعة امس، اذ خرج الحريري دون الادلاء بأي تصريح.

المصادر أكدت ايضا ان المراجع المعنية تبلغت ما مفاده ان الحريري لن يستقيل ولن يعتكف ومن ابقى البلد معلقا في الهواء سنتين ونصف السنة من اجل انتخاب رئيس الجمهورية يستطيع المزيد من الانتظار.

في هذه الاثناء، قرر الرئيس ميشال عون توقيع قانون الموازنة العامة رغم امتعاضه من حشر المادة 80 في هذا القانون الرامية الى تعيين الناجحين في امتحانات مجلس الخدمة المدنية، وان امتناعه عن رد هذا القانون رفضا منه لأن يسجل على عهده وقف الموازنة العامة والحؤول دون انتظام المالية العامة والتدقيق في حساباتها، كما ان المجلس الدستوري في حالة الطعن بهذا القانون ملزم بأن ينظر في الموازنة ككل، وليس بالمادة 80 المستهدفة بالطعن، ما يعني المزيد من التأخير في صدورها.

في المقابل، عاد الرئيس ميشال عون الى التمسك بإحالة حادثة قبرشمون ـ البساتين الى المجلس العدلي، وقد عزا مقربون منه السبب الى سماع الرئيس ثلاثة تسجيلات صوتية للاشتراكيين في البساتين جعلته يقتنع بان ما حصل كان يستهدف الوزير جبران باسيل.

النائب السابق فارس سعيد رأى ان اصل المشكلة مقايضة عرضها حزب الله على اللبنانيين: سلموني السياسة أقدم لكم الاستقرار، وبعد ثلاث سنوات من تسلمه السياسة لم يحصل اللبنانيون على الاستقرار من حادثة قبرشمون الى المادة 80 من الموازنة العامة الى الخطاب السياسي المتشنج الى التصنيف المالي الدولي الهابط للبنان الى غياب الاستقرار الاقتصادي والمالي.

أحوال الأحزاب والزعماء في لبنان

1 ـ تيار المستقبل ـ سعد الحريري

التسوية الرئاسية التي أوصلت الرئيس ميشال عون الى قصر بعبدا وأعادت الرئيس سعد الحريري الى السراي الحكومي، شكلت نقطة التحول الكبير في المسار السياسي للحريري الذي كان يقف في العام 2016 عند مفترق طرق حاسم وأثبت قدرته على إتخاذ قرارات وخيارات صعبة ومكلفة. ولأول مرة يدير ظهره لحليفيه بري وجنبلاط ويذهب مع عون وعبره مع حزب الله الى ما هو أبعد وأكثر من مساكنة حكومية وسياسية. الى تفاهمات مرحلية وترتيبات جديدة في الحكم ضمن إطار «محور ثلاثي جديد» صار متحكما بإدارة الوضع والقرارات.

في مسيرته الجديدة مر الحريري بتجارب أصعبها خاضها في الانتخابات النيابية ربيع العام 2018 وشكل اختبارا لشعبيته التي كانت في حال تراجع ولتياره الذي كان في حال تفكك.

خرج الحريري من التجارب القاسية بالتفاف الطائفة السنية حوله والتعاطف معه. وخرج من امتحان الانتخابات بنجاح، صحيح أن كتلته تقلصت عددا ولم تعد في المرتبة الأولى، وأن اختراقا حصل في التمثيل السني النيابي من جانب حلفاء حزب الله ودمشق، ولكن الحريري أثبت أنه مازال الأول على الساحة السنية وأظهر قوة ذاتية وبات ينظر إليه على أنه زعيم مستحق بقوته وحيثيته الشعبية والسياسية، وليس فقط لأنه ابن رفيق الحريري. وهذا ما أتاح له «التحرر» من أعباء وأثقال وأوضاع خاصة في تيار المستقبل وفي فريقه الاستشاري والمساعد، وفي الحكومة الثانية، فتم استبعاد وجوه ورموز بارزة سطع نجمها ودورها في مرحلة ما بعد العام 2005، وتم استقدام وجوه جديدة وفق معايير محددة أولها الولاء الكامل له. وهكذا أنجز الحريري عملية إعادة ترتيب البيت الداخلي وباتت له السيطرة الكاملة والمحكمة والقدرة على اتخاذ القرارات ورسم السياسات والتوجهات بطريقة أكثر استقلالية وجرأة وأقل مسايرة ومراعاة حتى مع الحلفاء، معتبرا أن هذه فرصته الأخيرة: فإما أن ينجح ويثبت أقدامه في الحكم والدولة، وإما أن يفشل ويخرج من رئاسة الحكومة لمرة أخيرة.

بعد الانتهاء من إعادة تركيز أوضاع تيار المستقبل الذي خرج من مرحلة «عبور الصحراء» بأقل الخسائر الممكنة، انخرط الحريري في عملية تنظيم وتوحيد الطائفة السنية بتشجيع ورعاية من السعودية ومصر، والتي انطلقت بعد الانتخابات النيابية التي كشفت من جهة عن حالة وهن وتراجع عند تيار المستقبل، ومن جهة ثانية عن اختراق أحرزه حزب الله داخل الطائفة السنية مع وصول سبعة نواب سنة موالين له الى البرلمان انتظموا ضمن «اللقاء التشاوري» وتمثلوا بوزير في الحكومة.

أقر الحريري قسرا بالاختراق الحاصل لمصلحة حزب الله، وأقر طوعا بالواقع السياسي الجديد داخل الطائفة السنية وأنه لم يعد لوحده من يمسك بزمام الأمور والقرار وإنما تشاركه قيادات وقوى أولها الرئيس نجيب ميقاتي الذي فرض نفسه في المعادلة ممثلا لطرابلس عاصمة الشمال ومركز الثقل السني في لبنان، وعرف كيف يخط لنفسه خطا سياسيا وسطيا مستقلا بعيدا عن اصطفافات 8 و14 آذار وداعما لرئيس الحكومة ودورها وصلاحياتها، ولـ «اتفاق الطائف» الذي أصبح دستورا. وبعدما اعترف به الحريري كمرجعية طرابلسية وقال عنه إنه خير من يمثل طرابلس، اعترف به كمرجعية سياسية ودعاه الى اجتماعات بيت الوسط لرؤساء الحكومات السابقين. وفي الواقع، صار لقاء رؤساء الحكومات السابقين مصدر دعم أساسي للحريري في معركة التأكيد على الصلاحيات والمكتسبات، وكل مرة تعرض فيها الى ضغوط ومضايقات.

نجح الحريري في الاستحصال على دعم دولي تقوده فرنسا وترجم من خلال «مؤتمر سيدر». ولكنه لم ينجح حتى الآن في إقناع المجتمع الدولي بأن لديه حكومة منسجمة ومنتجة، وقادرة على الإيفاء بالتعهدات وتطبيق الإصلاحات ومكافحة الفساد وتنفيذ برنامج «سيدر». لقد فقدت الحكومة زخم الانطلاقة واستنفدت طاقتها وتآكلت مصداقيتها والثقة بها سريعا. ويبدو أن الحريري غير مسيطر تماما على مجريات الأمور ومسار الحكومة، وأنه في وضع سياسي وشخصي لا يحسد عليه من جراء تراكم الضغوط والمتاعب.

لكن مع ذلك مازال الحريري يمثل الخيار الأفضل للسنة والأنسب لرئاسة الحكومة ولا بديل عنه في هذه المرحلة. فهو زعيم السنة والأحق بتمثيلهم والشريك القوي في الحكم.

وهو صاحب العلاقات الدولية العربية الواسعة، وله دور و«فضل» في استقدام المساعدات والأموال وانعقاد مؤتمرات الدعم للبنان. وتزداد الحاجة أكثر إليه في الزمن الاقتصادي والمالي الرديء.

ولكن من الواضح أن تغييرا قد طرأ على علاقة الحريري مع كل من حزب الله والرئيس ميشال عون، وأن هذه العلاقة فقدت شيئا من الحرارة والانسجام في وقت لم تعد التسوية على حالها من التماسك والقوة. فالحريري وإن ظل ملتزما بسقف التسوية الرئاسية، إلا أنه أدخل تعديلا على تموضعه ومساره. والتسوية وإن ظلت قائمة، إلا أن الخلافات طغت على التفاهمات.

إذا كان الحريري أعطى أولوية في العامين الماضيين لعلاقة التحالف والشراكة مع عون، معتبراً أنها الضمانة لاستقرار الحكومة وإنتاجيتها ولاستمراره هو في الحكم، فإن أولوياته تغيرت وأصبحت أولا لزعامته السنية وثانيا لعلاقته مع السعودية. وبعدما كان الحريري يعتبر أن تحالفه مع عون هو الذي يؤمن له الحماية والتوازن السياسي في وجه حزب الله، فإنه يعتبر الآن أن هذا التوازن يتأتى أولا من قوته وزعامته السنية، وأنه يحتاج الى جعجع وجنبلاط لتأمين التوازن في الحكومة وفي المرحلة المقبلة، وهو يعرف في قرارة نفسه أنه أمام خيارين» إما الرضوخ لمطالب رئيس الجمهورية والوزير جبران باسيل حفاظا على موقعه ودوره القيادي ولو بنفوذ أقل من السابق، وإما العودة الى تحالفات سابقة كانت تجمعه مع جعجع وجنبلاط ولو بشكل غير مباشر، والدخول بالتالي في عملية شد حبال طويلة الأمد.

وإذا كان الرئيس سعد الحريري مستمرا بقوة التسوية، فإن مفاعيل هذه التسوية تتآكل، وعمليا صارت تنتمي الى مرحلة سابقة. وعلى الحريري أن يستعد لمواجهة استحقاقات مقبلة تبدأ من المحكمة الدولية وتمتد حتى الانتخابات النيابية والاستحقاق الرئاسي المقبل. وعلى الحريري أن يدرس خياراته الرئاسية من الآن ويستعد لـ «تسوية جديدة». فقد انطلقت معركة رئاسة الجمهورية وهو طرف وناخب أساسي فيها.